Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمـــة

يذكر قدامة بن جعفر الكاتب، في الباب السادس من المنزلة الثامنة من **كتاب الخراج وصناعة الكتابة** السبب الذي احتاج له الناس إلى المدن والاجتماع فيها[1]، والذي يخلص فيه إلى أن الضرورة الحياتية قادتهم « ... إلى الترافد واستعانة بعضهم ببعض ليكمل باجتماع جميعهم ما لم يكن بدّ ضرورة منه »[2]. مما أدى إلى اتخاذ الناس المدائن والأمصار « واجتمعوا فيها للتعاضد والتوازر... »[3].

ثم يبيّن قدامة في الباب السابع من المنزلة ذاتها أن مجرد اجتماع الناس في المدن والأمصار لا يكفي لاقامة الدولة، ذلك أنه:

« لما دعت الحاجة إلى اجتماع الناس في المدائن والأمصار، واجتمعوا فيها، وتعاملوا، وأخذ بعضهم من بعض وأعطوا، وكانت مذاهبهم في التناصف والتظالم مختلفة، وكان الله سبحانه قد شرّع لهم شرائع، وحدّ حدوداً معينة، احتيج إلى من يأخذ الناس باستعمال فروض الشرائع المسنونة، ويقيم الحدود المبينة، حتى يلزمها الناس كافة ولا يتعداها منهم أحد إلاّ أحلت به العقوبة التي تقوده إلى الشرع والسنّة، وتأتلف الكلمة، وتلتئم البيضة، وتجري أمور الكافة على التناصف والمعدلة، ولا يقع في تعاملهم جور ولا مظلمة، فإنه لا ملك إلاّ بدين وشرع، ولا دين إلاّ بملك وضبط »[4]. فقيام الدولة يرتبط باقامة صاحب سلطة عليا تكون مهمته الأساسية تطبيق الشرائع المسنونة والحدود المبينة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى.

وبقيام الدولة في أي مجتمع من المجتمعات يبدأ ظهور « المؤسسات » المختلفة التي يقصد بها أساساً تنظيم شؤون الأفراد في المجتمع في علاقاتهم مع بعضهم البعض وفي علاقاتهم مع صاحب السلطة العليا أو من يستعين بهم صاحب السلطة في الاشراف على شؤون الدولة المختلفة.

وقيام « المؤسسات » في المجتمع ـ الدولة يرتبط ضرورة بحاجات دولة ذلك المجتمع الأساسية لتنظيم أمورها الداخلية وعلاقاتها مع الدول الأخرى التي تجاورها. ومن هنا فإن

(١) انظر السياسة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق وتقديم مصطفى الحياري، عمّان، ١٩٨١، ص ٤١-٤٣.
(٢) المصدر ذاته، ص ٤١-٤٣.
(٣) المصدر ذاته، ص ٤٣.
(٤) السياسة، ص ٤٩-٥٠.